شنـاشيـل

حكومة فاشلة بالثلاثة

■ عدنان حسين

من المسؤول؟ من قام بهذه الأعمال؟ من يريد عودة العراق إلى مرحلة بدت أنها أصبحت من الماضي؟

على مدار الساعة حتى منتصف الليلة قبل الماضية كانت هذه الأسئلة تتردد على ألسنة مذيعين ومقدمي برامج إخبارية في الفضائيات العربية، بدوا، كما كثير من العراقيين، متفاجئين بتسونامي التفجيرات الدامية الذي اجتاح ثماني محافظات عراقية في يوم واحد، هو أمس الأول، بل في جزء من هذا اليوم.

المحللون السياسيون الذين طُرحت عليهم هذه الأسئلة شرّقوا وغرّبوا في إجاباتهم، فمنهم من اقتفى آثار المصادر الحكومية العسكرية والمدنية في اتهام القاعدة والبعثيين، ومنهم من أنحى باللائمة على الأميركيين لتعطيل انسحابهم نهاية العام الحالي، وفريق ثالث وفريق رابع مدّا أصابع الاتهام، كلاً حسب توجّهه الطائفي، إما نحو جيراننا الشرقيين أو باتجاه جيراننا الغربيين. وبذا ضاع مشاهد هذه الفضائيات في معرفة من المسؤول عن التفجيرات التي أُزهقت فيها أرواح عراقية كثيرة وسُفكت دماء عراقية وفيرة، وأُتلفت ممتلكات عراقية ثمينة.

هذه التفجيرات من مسؤولية جهة واحدة فقط بالتأكيد، فمن السذاجة التصور أن أكثر من جهة خططت لها وموّلتها وسهّلتها لوجستياً ونفّذتها لتحدث كلها في اليوم نفسه من باب الصدفة المحض.

وأيا كانت هذه الجهة، القاعدة أو البعثيين، كما أعلنت صراحة المصادر الحكومية، أو الأميركيين كما أكّد بعض المحللين من دون دليل قاطع، أو الإيرانيين أو السعوديين مثلما أوحت به تحليلات بعض المحللين بحسب توجههم الطائفي، فان المسؤول الأول والأخير عن وقوع هذه التفجيرات، في نظر المواطن العراقي، هي الحكومة. والحكومة بالنسبة لهذا المواطن هي كل القوى المشاركة فيها وكل زعماء هذه القوى.. لا أحد منها أو منهم يُمكنه أن يتنصل من المسؤولية وينأى بنفسه عنها ويرمي غيره بالحجر.

هذه التفجيرات ما كان لها أن تقع لولا وجود خرق كبير في أجهزة الأمن، وهذا الخرق ما كان له أن يكون لولا الخرق الكبير في عمل الحكومة في كل المجالات، وهذا الخرق بدوره ما كان ليكون لولا الخرق الهائل على الجبهة السياسية حيث القوى المتنفذة في الحكومة والعملية السياسية مهملة لواجباتها ومسؤولياتها تجاه الشعب والوطن ومستغرقة في العمل ضد بعضها البعض وغارقة في قضايا الفساد والإفساد وتبرير هذه القضايا.

توفير الأمن للناس هو المسؤولية الأولى للحكومة، وعندما يحدث خرق أمني كالذي حدث أمس الأول فمعنى ذلك أن الحكومة فاشلة فشلاً ذريعاً في القيام بواجبها، والحكومة الفاشلة في أداء مسؤوليتها يجب أن ترحل غير مأسوف عليها.

حكومتنا منشغلة عن الأمن بالصراع بين قواها المتنفذة على السلطة والنفوذ والمال.. وحكومتنا منشغلة عن الأمن بالولوغ في الفساد والتستّر على الفاسدين والمُفسدين، وحكومتنا منشغلة عن الأمن في التضييق على الحريات العامة وبخاصة حرية الإعلام، وحكومتنا في الواقع ليست منشغلة عن الأمن وحده، فإلى جانبه الكهرباء والزراعة والصناعة والتجارة والري ونظافة الشوارع.. الخ.

ومعنى هذا كله أن حكومتنا فاشلة ثم فاشلة ثم فاشلة.

مقرب من النجيفي: نلاحق شلال وإن استقال

الساعدي يخرج بتجمع "برلمانيون لمكافحة الفساد".. ونصيف: نتوقع أن يكون سياسياً

□ بغداد / المدى

شكل عدد من أعضاء مجلس النواب تجمعا نيابيا جديدا باسم "برلمانيون لمكافحة الفساد" يتكون من ثلاثة عشر عضوا برئاسة النائب المستقل صباح الساعدي، فيما استغرب أعضاء في لجنة النزاهة من تشكيل هذا التجمع دون مفاتحة أعضاء اللجنة.

يأتي ذلك في وقت نفى مستشار لرئيس الوزراء الأنباء التي تحدثت عن صفقة بين المالكي ووزير الكهرباء رعد شلال تقضي باستقالة الأخير مقابل عدم استجوابه.

وقال صباح الساعدي في مؤتمر صحفي في مقر مجلس النواب، "التجمع الذي تم تشكيله برئاستي وعضوية ١٣ نائبا شمل مختلف الكتل السياسية وسيكون غير مرتبط بجهة حكومية أو منظمة ربحية، وأصبح جزءا من المنظمة العالمية لمكافحة الفساد".

وأضاف أن "الهدف من تشكيل التجمع، مكافحة ومحاربة الفساد الإداري والمالي المستشري في اغلب المؤسسات الحكومية وسيعمل من خلال تعاونه مع مجلس النواب وباقي منظمات المجتمع المدني في هذا المجال بالإضافة إلى الإعلاميين".

من جهتها، قالت عضو لجنة النزاهة والمتحدثة باسم القائمة العراقية البيضاء، عالية نصيف في اتصال هاتفي مع "المدى" انه "كان من المفترض مفاتحة اللجنة بهذا التجمع على اعتبار أن الكثير من رموزها كافحوا الفساد ووقفوا بوجهه، وليس من الصحيح أن تشكل بمعزل عنهم".

وتوقعت نصيف "أن يكون التجمع الجديد للساعدي سياسيا بعيدا عن المحاربة الفعلية للفساد".

يذكر أنّ التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أظهر أنّ العراق والسودان وبورما احتلوا المرتبة الثالثة من حيث الفساد في العالم، فيما حل الصومال في المرتبة الأولى تبعته أفغانستان، وأشار التقرير إلى أنّ الدول التي تشهد نزاعات داخلية، يسودها الفساد بعيداً من أي رقابة، ويتم من خلاله نهب ثروات البلاد الطبيعية، وانفلات الأمن، وخرق القوانين.

وفي صعيد متصل، نفى المستشار القانوني لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، أن يكون الأخير تفاوض مع ائتلاف العراقية بشأن استقالة وزير الكهرباء في حكومته الحالية.

ونقلت وكالة أنباء كردستان عن عبد الحسين الجابري قوله إن "رئيس الوزراء نوري المالكي لم يتفاوض مع القائمة العراقية بشأن تقديم وزير الكهرباء رعد شلال استقالته وغلق ملف عقدي الشركتين الكندية والألمانية المفلستين".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد بعث كتابا رسميا إلى مجلس النواب يتضمن المطالبة بحجب الثقة عن وزير الكهرباء الحالي رعد شلال لتوقيعه على عقدين للكهرباء مع شركة مفلسة وأخرى وهمية ومخالفته قرار مجلس النواب القاضي بعدم التعاقد مع الشركات الوسيطة.

وأضاف الجابري أن "رئيس الوزراء سيوافق على حضور شلال لمناقشته بمجلس النواب بهدف توضيح أسباب توقيعه على عقود مع شركات وسيطة مفلسة".

وأشار إلى أن "رئيس الحكومة سيعلن عن المجلس الأعلى للطاقة والذي ستكون فيه المسؤوليات موزعة بعد وضع خارطة طريق تشرف عليها وزارات التخطيط والمالية لتنفيذ مشاريع إستراتيجية في خطة عام ٢٠١٢.

بالمقابل، لا تزال تداعيات عدم حضور شلال إلى البرلمان ملقية بضلالها على المشهد السياسي، حيث قال مقرر المجلس محمد الخالدي لوكالة كردستان للأنباء، إن "وزير الكهرباء رعد شلال ملزم بالحضور إلى مجلس النواب لاطلاع المجلس على خلفيات عقدي الكهرباء وملف الفساد في الوزارة بصورة عامة"، مشيرا إلى أن "رفض الوزير تلبية دعوى المجلس ستحمله مسؤوليتين أولهما الفساد والأخرى عدم الالتزام بقرارات مجلس النواب".

وأوضح الخالدي أن "مجلس النواب سيلاحق وزير الكهرباء رعد شلال حتى وأن قدم استقالته من منصبه"، مشيرا إلى أن "المجلس تسلم رسالة من رئيس الوزراء يطلب من خلالها حجب الثقة عن الوزير، وبعد أيام يوافق المالكي على استقالة الوزير وهذا شيء يحمل تناقضا ومجلس النواب سيبحث في حقيقته".

وكانت كتلة "الحل" المنضوية تحت القائمة العراقية والمسؤولة عن ترشيح وزير الكهرباء رعد شلال قالت انه قدم استقالته قبل ٣ ايام الى رئيس الوزراء نوري المالكي، فيما هددت القائمة العراقية بأنها ستتخذ كل الوسائل من اجل كشف الفساد في وزارة الكهرباء.

وفي تطور آخر، رد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر على سؤال لأحد أنصاره حول قضايا الفساد المالي والعقود الوهمية المثارة في العراق، والتي تؤكد معلومات ضلوع مسؤولين كبار فيها، مشددًا على ضرورة عدم الاكتفاء بإقالة المسؤول، وإنما مضاعفة عقابه.

وفي سؤاله، قال مواطن من أنصار الصدر "إنه قد ظهر وجود فساد مالي وإداري لدى وزير الكهرباء (رعد شلال) من خلال إبرام عقود مع شركات وهمية تصل مبالغها إلى مليارات الدنانير... وكما عودتنا الحكومة، ومن خلال تجارب سابقة، فإن النتيجة ستكون استقالة الوزير او إقالته في أقصى الظروف، هذا إذا لم تتم تسوية الأمر بصفقة سياسية، كما حصل مع وزير التجارة السابق (عبد الفلاح السوداني)، في حين أن السجون العراقية تضجّ بالمعتقلين الأبرياء لا لشيء إلا أنهم مقاومون.. فهل هذا من العدل في شيء؟ وهل من كلمة تشفي بها صدور قوم مؤمنين.. وإلى متى يبقى سارقو العراق على رقابنا متسلطين؟".

وقد رد الصدر بالقول "كل مفسد وسارق ومعتد، لاسيما من الوزراء، يجب عقابهم أضعافًا مضاعفة.. والاستقالة لا تفي ولا تكفي، بل هي خيانة.. ولابد من فضح كل من له علاقة بالفساد، لا الوزير فحسب.. فلعل هناك شبكة من الوزراء والمدراء.. والله العالم زاد أم قل".

لكن الصدر لم يذكر أسماء أفراد هذه الشبكة أو المسؤولين الضالعين بقضايا فساد، غير ان دعوته هذه إلى الكشف عن المسؤولين الفاسدين ومعاقبتهم بشدة تأتي بعد ساعات من اتهام النائب المستقل صباح الساعدي لرئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الكهرباء رعد شلال بعقد صفقة بينهما تقضي بتجنب فضح المسؤولين المتورطين بقضايا فساد مالي.

بغداد وأربيل تناقشان استقبال النازحين السوريين

□ متابعة / المدى

ذكر مسؤولون عراقيون أمس الثلاثاء، أن حكومتي بغداد وأربيل تتخذان الاستعدادات المطلوبة لاستقبال أية حالة لجوء من قبل مواطني سوريا، على الرغم من أن العراق وإقليم كردستان لم يشهدا لجوء أي مواطن سوري حتى الآن.

وقال وكيل وزارة داخلية إقليم كردستان فايق توفيق لوكالة كردستان للأنباء أمس "لم يقم أي مواطن أو عائلة سورية باللجوء إلى مدن إقليم كردستان".

فيما قال وزير الهجرة والمهجرين العراقي ديندار الدوسكي في تصريحات صحفية أمس "ابلغنا جميع مكاتب الهجرة والمهجرين في المدن العراقية، وبخاصة في المدن الحدودية المحاذية للدول المجاورة للعراق، باستقبال أي لاجئ يتوجه إلى العراق بسبب تردي الأوضاع في بلده".

وعن استعدادات إقليم كردستان لاستقبال اللاجئين، في حال حدوث أية حالة لجوء من قبل مواطني سوريا، قال المدير العام لدائرة الهجرة والمهجرين بإقليم كردستان شاكر ياسين "هيأنا جميع المتطلبات الضرورية لاستقبال أية عائلة سورية تتوجه إلى مدن إقليم كردستان بسبب الأوضاع الأمنية في بلدها".

وزاد بالقول "وجهنا عناية مكتب دهوك للهجرة والمهجرين بهذا الشأن، وقد أجرى المسؤولون فيه احتياطاتهم، ليقدموا الخدمات الضرورية للاجئي سوريا".

وتشهد سوريا منذ خمسة أشهر تظاهرات واحتجاجات ضد السلطة الحاكمة، فيما تتعامل القوات الأمنية لنظام دمشق بعنف مع المتظاهرين، وتقول منظمات تدافع عن حقوق الإنسان أن نحو ألفي شخص قتلوا منذ بداية الاحتجاجات بالبلاد.

وأعادت سوريا أمس فتح معبر حدودي مع العراق بعد أن أغلقته الشهر الماضي إثر محاصرة قوات الأمن والجيش بآلياته الثقيلة مدينة آلبوكمال السورية المتاخمة للمنفذ والتي شهدت تظاهرات تطالب بإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد. ونقلت وكالة أنباء كردستان عن أحد الموظفين العراقيين في منفذ القائم ويدعى ماجن الكربولي قوله إن "الجانب السوري أعاد فتح منفذ القائم الحدودي مع مدينة البوكمال الأسبوع الماضي الأربعاء للشاحنات والمسافرين بشرط أن يكون المسافر عمره ٥٠ سنة وما فوق".

ولفت إلى أن "الجيش السوري انسحب بصورة جزئية من مدينة آلبوكمال"، منوها إلى أن "الكثير من الشاحنات المحملة كانت تنتظر في المنفذ وتسبب ذلك بتلف حمولة بعضها". واقتحم الجيش السوري بالدبابات مدينة دير الزور في الأسبوع الماضي بعد أسبوع من بدئه حملة مماثلة في حماة في تصعيد واضح للحملة الأمنية ضد المحتجين.

أعرب المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي عن أمله في أن تستقر الأوضاع في سوريا عقب حصول حركات الاحتجاج في بعض المدن السورية.

وقال الموسوي في تصريح سابق لـ"المدى" نأمل أن تستقر الأوضاع في سوريا من خلال اتخاذ الحكومة في دمشق الإجراءات التي من شأنها تهدئة الشارع السوري عبر فتح قنوات للحوار وإدخال الإصلاحات المطلوبة. وبشأن الحديث عن وجود نزوح جماعي عبر الحدود إلى العراق قال لا توجد أية عمليات نزوح من قبل السوريين باتجاه العراق. معتبرا هذه المعلومات غير صحيحة ولا تمس الحقيقة بصلة.

وحول رد الحكومة في حال حصول حالات نزوح من جهة سوريا قال الموسوي إن هذا الأمر سابق لأوانه ولكل حادث حديث.

وكان مدير ناحية ربيعة الواقعة على الحدود العراقية السورية نفى نزوح أية عوائل سورية إلى ناحيته على خلفية الاحتجاجات التي تشهدها سوريا منذ أكثر من ثلاثة أشهر وتسببت بنزوح آلاف الأشخاص إلى تركيا ولبنان.

وقال جاسم محمد كنهوش خلال تصريح صحفي إن الأوضاع ما زالت طبيعية في منفذ ربيعة الحدودي ولا صحة لما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول دخول عوائل سورية هربت من سوريا بعد الاحتجاجات والتظاهرات التي شهدها بلدهم.

وأوضح "حتى المخيمات التي أعلنت عنها جمعية الهلال الأحمر في نينوى من أنها نصبت بالقرب من منفذ ربيعة الحدودي لا صحة لها ولا وجود لأي مخيم لاستقبال النازحين"، مشددا بالقول ليس هناك نازحون فروا باتجاه العراق عبر منفذنا، ولم تستقبل ناحية ربيعة عبر منفذها وحتى الآن أي شيء من هذا القبيل".

وكانت جمعية الهلال الأحمر في نينوى قد أعلنت في وقت سابق إن ستة عوائل سورية دخلت العراق عن طريق منفذ ربيعة الحدودي وان مخيمات للجمعية نصبت في ربيعة لاستقبال العوائل النازحة.

وأضاف كنهوش "لغاية الآن ما زالت الأوضاع طبيعية عبر منفذ ربيعة الحدودي ويشهد حركة طبيعية عبر دخول وخروج المسافرين"، مشيرا إلى أن هناك عوائل عراقية تسافر إلى سوريا عبر المنفذ لغرض السياحة في فصل الصيف.

ثلاثة مذاخر غير مرخصة في مدينة الصدر

الصحة: إتلاف ١٥ طناً من الأدوية المغشوشة

أكد عادل عبد المحسن المفتش العام في وزارة الصحة للمدى أن الوزارة قد اكتشفت ثلاثة مذاخر في مدينة الصدر تقوم ببيع أدوية مشوشة ومنتهية الصلاحية لمختلف الأنواع، منها خاصة بالأمراض المزمنة وأخرى خاصة بالأمراض الانتقالية.

بغداد / سها الشيخلي

وقد تم إتلاف ١٥ طنا من تلك الأدوية وكان بعض من تلك الأدوية عبارة عن (باودر، طحين، سمنت) تم استيرادها من قبل أشخاص لا علاقة لهم بالصيدلة أو الطب، وهناك بعض المستوردين المجرمين يستوردون من دون إجازة، ذلك لان الإجازة تضم شروطا عدة تحدد فيها منشأ الأدوية والشركات المصنعة التي يجب أن تكون رصينة، علاوة على أن تلك الأدوية تكون رخيصة الثمن، ومن الملاحظ أن خزن تلك الأدوية يتم بشكل عشوائي وفي أماكن منشأة من الصفيح وغير مبردة وفي درجات حرارة تتجاوز الـ٦٠ مئوية وهذا بحد ذاته يتلف الأدوية حتى لو كانت صالحة.

وعن صيدلية الرصيف التي لا زالت في بعض مناطق بغداد، فأشار الدكتور عبد المحسن إلى أن اغلب تلك الصيدليات هي أكشاك لا تبيع الأدوية العادية بل تبيع (المنشطات والمحفزات) التي تلاقي رواجا لدى الرياضيين.

أما عن اكتشاف عدد من الأطباء المزيفين، فقد أشار الدكتور عبد المحسن إلى أن المزيفين لم يكونوا أطباء فقط، بل من كل العاملين في الحقل الطبي، ووجدنا أن احد الأطباء كان يحمل ١٠ اختصاصات طبية تتوزع بين الجراحة والباطنية والكسور إلى غير ذلك.

وعن تصريحه لوكالة بغداد بوست عن نسبة الفساد الإداري في وزارة الصحة والتي وصلت إلى ٣٠٪ أشار الدكتور عبد المحسن إلى أن النسبة كانت في السابق قد وصلت إلى ٧٠٪، إلا أن جهود السيد الوزير والمسؤولين في الوزارة في متابعة المسيئين قد عملت على إنقاص نسبة الفساد إلى ٣٠٪.

ويخلص الدكتور عبد المحسن إلى القول إن المواطن دائما هو الضحية في كل ذلك، سواء بالأدوية المشوشة أو في الفساد الإداري.

أنبـــاء

إعفاء رئيس مجلس محافظة الأنبار

■ صوت مجلس محافظة الأنبار، أمس الثلاثاء، بالأغلبية على إعفاء رئيسه جاسم الحلبوسي بسبب استغلاله المنصب وسوء إدارته.

وقال عضو مجلس المحافظة مزهر حسن الملا في تصريحات لوكالة السومرية نيوز إن "مجلس محافظة الأنبار صوت خلال جلسة طارئة عقدت، أمس الثلاثاء، بالأغلبية المطلقة على إعفاء رئيس مجلس الأنبار جاسم الحلبوسي من منصبه".

وأضاف الملا أن "قرار الإعفاء جاء بسبب ضعف إدارته واستغلاله المنصب"، مشيرا إلى أن "بعض أعضاء مجلس المحافظة قاطعوا جلسة أمس الثلاثاء".

المالية تحجب تقاعد عدنان الدليمي

■ أصدرت وزارة المالية قرارا بالحجز على الراتب التقاعدي لعضوي مجلس النواب السابقين عدنان الدليمي وابنته أسماء الدليمي.

وقال الدليمي أمس الثلاثاء لوكالة الصحافة المستقلة انه عند مراجعة وكيل الدكتورة أسماء لاستلام راتبها التقاعدي تفاجأ بوجود قرار من وزارة المالية بالحجز على راتبها وراتبي.

وأشار الدليمي وهو نائب سابق في جبة التوافق إلى أن الكتاب الذي أصدرته وزارة المالية إلى المصرف لم يوضح الأسباب مكتفيا بالإشارة إلى انه جاء بطلب من محكمة الجنايات بحجز أموالي وأموال أسماء.

الكردستاني يرفض مسودة العفو العام

■ أعلنت كتلة ائتلاف الكتل الكردستانية، عن رفضها لمسودة مقترح قانون العفو العام بالصيغة التي قدمت من قبل التيار الصدري.

وقال المتحدث باسم الائتلاف الكردستاني مؤيد طيب أن "قائمته ترفض مسودة مقترح قانون العفو العام بصيغتها الحالية التي قدمت من قبل التيار الصدري"، مشيرا إلى أن "المسودة تضم مواد مخالفة للدستور ولا يمكن المضي بتشريعها إلا بعد إجراء تعديلات عليها".

وأوضح طيب أن "مقترح القانون الذي طرح يشمل الكثير من المجرمين بالعفو وهذا مخالف للدستور العراقي".

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون